المنظمة الدولية للهجرة
المراجعة نصف السنوية للنزوح و العودة في العراق لعام 2008

1. النزوح السكاني في العراق

يُكافح 2.8 مليون عراقي من المهجرين / النازحين داخلياً من أجل الحصول على ملجأ كافي، وغذاء، وعمل، وخدمات أساسية.

خلال النصف الأول من عام 2008، استمر تناقص أعمال العنف و تراجع معدل النزوح عبر كافة أنحاء البلاد. بالرغم من ذلك، فإن الظروف الصعبة التي يواجهها 2.8 مليون من النازحين و المهجرين داخلياً بالإضافة إلى العدد المحدود من العائدين مازالت تشكل أخطر أزمة إنسانية في العالم. يضاف إلى ذلك مازال أكثر من مليوني عراقي مهاجرين في العديد من الدول و بشكل خاص في الدول المجاورة مثل سوريا و الأردن حيث يشكلون في مجملهم أكثر من خمسة ملايين مهجر في داخل العراق و خارجه.
في 22 شباط 2006 جاء تدمير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء ليشكل إطلاقة للعنف الطائفي الذي غير من أسباب و حجم التهجير في العراق. و بالرغم من أن العمليات العسكرية، و الجريمة و إنعدام الأمن كانت تشكل عاملاً للنزوح، ظل العنف الطائفي في العراق المحرك الرئيس لتهجير السكان. منذ شباط 2006، تم تهجير حوالي 1,600,000 [1] عراقي. من بين هؤلاء، يغطي تقييم المنظمة الدولية للهجرة 179,595 عائلة في كافة أنحاء العراق (أي ما يقدر ب 1,077,570 شخص).[2]

بالرغم من أن نسبة المهجرين حديثاً أخذت بالتراجع في السنة المنصرمة، لكن يبقى عدد المهجرين في كافة أنحاء العراق كبيراً. يقدر أن حوالي 20 % من سكان البلاد هم من المهجرين / النازحين داخلياً. بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من العائلات المهجرة تواجه مخاطر التهجير الثانوي على شكل التهديد بالطرد و إخلاء السكن.

بشكل عام، فإن العائدين و المهجرين داخلياً يواجهون مشاكل مشابهة بما فيها نقص مياه الشرب و الحصص الغذائية للمهجرين وغيرها من الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية و التعليم و الكهرباء. والعديد منهم غير قادرين على نقل وتحويل وثائقهم من أماكن سكنهم مما يخلق لهم مشاكل في التسجيل في نظام التوزيع العام للبطاقة التموينية و تسجيل أبناءهم في المدارس.

النازحون / المهجرون داخلياً من العراقيين يشكلون أكثر المجموعات السكانية هشاشة حيث أنهم اضطروا للهرب من أماكن سكنهم بسبب الخوف و يفقدون فوراً أي إمكانية وصول إلى الغذاء و المياه و الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. بعضهم يواجهون و بإستمرار زيادة أجور السكن حيث يقيم آخرون في مباني عامة خوفاً من التعرض للطرد أو هناك من يعتمدون على أقرباءهم أو يقطنون في أكواخ من الطين.

يشكل إدخال وتسجيل المهجرين في محافظة أخرى تحدياً وخاصة إذا لم يتمكن هؤلاء المهجرون من نقل وثائقهم و مستنداتهم. أبناء المهجرين أيضاً يواجهون صعوبات في الإندماج في المدارس المكتظة بأعداد كبيرة من الطلاب، وفرص العمل القليلة التي تشكل عبئاً مالياً إضافياً عليهم. أكثر من 60 % من المهجرين الذين شملهم تقييم المنظمة الدولية للهجرة يرغبون بالعودة إلى مساكنهم، على الرغم أن 41 % منهم ذكروا بأن مساكنهم يقيم فيها آخرون أو تم تدميرها، وفي نفس الوقت يذكر 40 % منهم بأنهم لا يعرفون. ليس لدى هؤلاء المهجرون سوى خيارات قليلة حيث يعيشون تحت عبء عدم الإستقرار النفسي و الجسدي.

---

1. بحسب الأرقام الصادرة عن حكومة إقليم كوردستان لمحافظات الشمال الثلاث وعن وزارة المهجرين والمهاجرين العراقية للمحافظات الخمسة عشر الأخرى في وسط وجنوب البلاد. أنظر تحديث التقرير الصادر عن مجموعة العمل الخاصة بالمهجرين والنازحين داخلياً في العراق (حزيران 2008) للأرقام مفصلة لكل محافظة.
2. بحسب الأرقام الصادرة عن حكومة إقليم كوردستان لمحافظات الشمال الثلاث وعن وزارة المهجرين والمهاجرين العراقية للمحافظات الخمسة عشر الأخرى في وسط وجنوب البلاد. أنظر تحديث التقرير الصادر عن مجموعة العمل الخاصة بالمهجرين والنازحين داخلياً في العراق (حزيران 2008) للأرقام مفصلة لكل محافظة.

نسب نزوح المهجرين داخلياً

غالبية المهجرين داخلياً (71 %) والذين شملهم تقييم المنظمة الدولية للهجرة تم تهجيرهم خلال عام 2006. وبحسب تحليل المنظمة الدولية للهجرة لبيانات تاريخ التهجير منذ 2006 وحتى النصف الأول من عام 2008، هناك توجه بتراجع التهجير الجديد بدءاً من عام 2007:

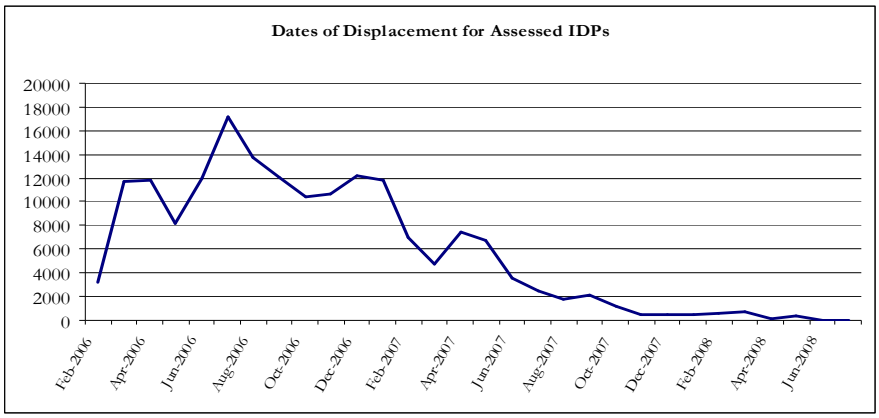

عملية النزوح الكبيرة في آذار 2007 تمثّلُ العدد الكبير من المهجرين الذين وصلوا إلى واسط مِنْ بغداد وديالى بسبب العنفِ المتزايدِ والعملياتِ العسكريةِ في هذه المحافظاتِ. التراجع العامّ في عمليات النزوح الجديدةِ قَدْ يَنْتجُ عنْ مزيج من التحسن الأمنِي وتجانس الأحياءِ المُخْتَلَطةِ سابقاً بسبب العنفِ الطائفي.

عودة المهجرين و اللاجئين خلال نصف عام 2008

عاد بعض العراقيين إلى أماكن سكنهم بسبب تحسن الوضع الأمني أو تردي الأوضاع في أماكن نزوحهم أو وضعهم غير القانوني في البلدان المجاورة. وقد حدد مراقبوا المنظمة الدولية للهجرة ما مجموعه 16,848 عائلة عائدة[3] (أي ما يوازي 101,088 شخص) في 325 موقعاً في العراق[4]. من بين هؤلاء، غالبيتهم (9.699 عائلة أي 58 %) عادت إلى بغداد بالإضافة إلى 3.000 عائلة تم تحديدها عادت إلى الأنبار. 14.119 عائلة (84 %) عادت بعد تهجيرها داخلياً و باقي العوائل (2.729 عائلة أي 16 %) عادت من الخارج.

إزداد تدريجياً عدد المهجرين و اللاجئين العائدين إلى العراق خلال عام 2007 و مطلع 2008، بالرغم من بعض الأزمات من آذار وحتى نيسان 2007، و من أواخر 2007 وحتى مطلع 2008، كما نرى في الجدول التالي:

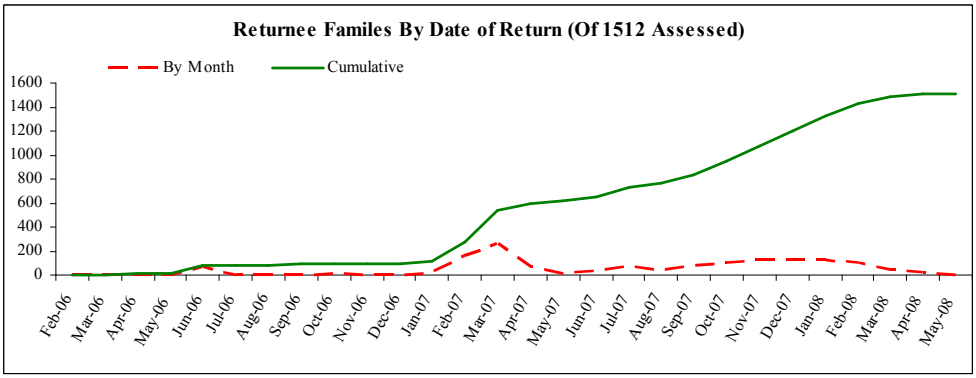

3. بحسب المنظمة الدولية للهجرة ووزارة المهجرين والمهاجرين، فإن العائد هو الشخص الذي عاد إلى منطقة سكنه أو إقامته الأصلية. إذا عاد شخص إلى نفس مدينته ولم يتمكن من العودة إلى نفس المنطقة أو سكنه الأصليين، فيعتبر هذا الشخص مهجر ثانوي وليس عائداً.
4. بحسب المنظمة الدولية للهجرة ووزارة المهجرين والمهاجرين، فإن العائد هو الشخص الذي عاد إلى منطقة سكنه أو إقامته الأصلية. إذا عاد شخص إلى نفس مدينته ولم يتمكن من العودة إلى نفس المنطقة أو سكنه الأصليين، فيعتبر هذا الشخص مهجر ثانوي وليس عائداً.

بالرغم من أن نسبة العودة تبدو متزايدة تدريجياً وخاصة في الأشهر الأخيرة، لكن يبقى عدد العائدين مقارنة بأعداد المهجرين قليل جداً. وتعمل السلطات المحلية ووزارة المهجرين والمهاجرين على مساعدة وتشجيع هذه العودة وخاصة في بغداد، المكان الأصلي لغالبية المهجرين. بحسب وزارة المهجرين والمهاجرين، كافة المهجرين و اللاجئين العائدين بعد قضاء فترة ثمانية إلى إثني عشر شهراً خارج البلاد سيحصلون على مليون دينار عراقي (أي حوالي 835 دولار أمريكي) من الوزارة. وستبدأ وزارة المهجرين والمهاجرين بتسجيل العائدين وتقديم المنافع لهم عبر البلاد ليس فقط في بغداد.

العديد من العائدين يعودوا إلى أماكن سكنهم ليجدوا مساكنهم قد دمرت أو يقطن فيها آخرون. من بين العائدين الذين شملهم تقييم المنظمة الدولية للهجرة حول وضع أملاكهم، 56 % من أملاكهم قابلة للسكن وهي في وضع جيد، 26 % منها تعرضت للتدمير الجزئي، و 9% دمرت بالكامل، بينما 8 % منها مشغولة من قبل آخرين (وهذا لا يشمل العراقيين الذين لم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم أو مناطق سكنهم و الذين يعتبرون مهجرين ثانويين). بعض المهجرين يتركون خلفهم شخص في المنزل لتفادي أي دمار أو إحتلال من قبل آخرين، بينما يعود الباقون إلى منطقة نزوحهم. يبقى آخرون في عقارهم خلال النهار بينما يقضون الليل لدى أقرباءهم أو أصدقاءهم. يطلب العديد منهم تعويضاً أو مساعدات لإعادة البناء.

حيث أن بعض المناطق أصبحت متجانسة عرقياً وطائفياً، تحاول بعض المناطق الأخرى والتي كانت مختلطة سابقاً إعادة الدمج مع إزدياد العودة. مثلاً في أحياء السهرون و العبوس في منطقة المدائن في محافظة بغداد يعود السنة والشيعة للسكن معاً.

2. وصف للسكان المهجرين بعد أحداث شباط 2006

أماكن الإقامة الأصلية و أسباب التهجير

غالبية المهجرين (64%) الذين شملهم تقييم المنظمة الدولية للهجرة نزحوا إما من أو ضمن محافظة بغداد. يظهر الرسمان البيانيان بأدناه أصول المهجرين من بغداد مقارنة بباقي مناطق البلاد، ثم يتبعها توزيع لأصول المهجرين الآخرين (36%) في كافة المحافظات بإستثناء بغداد.

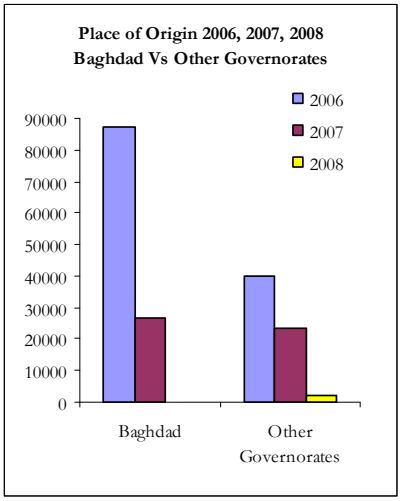

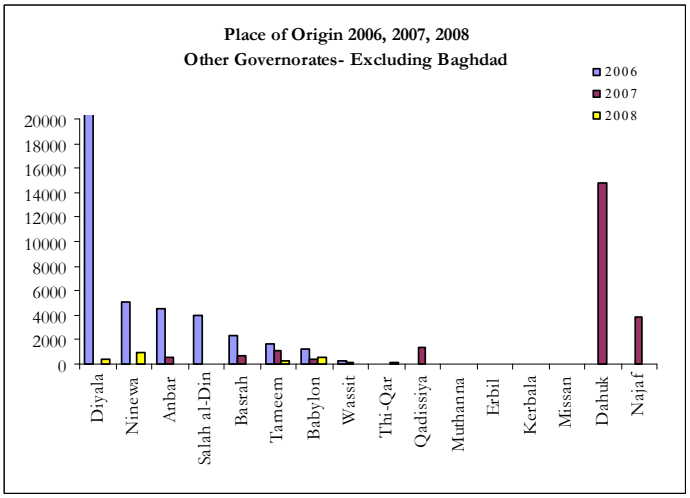

لقد فر هؤلاء المهجرون من أماكن سكنهم لأسباب عديدة و جميعها مرتبطة بالأمن. وأكثر أسباب النزوح التي ذكروها كانت بسبب تهديد مباشر على حياتهم (37%) و إنتشار العنف (23%).

أسباب النزوح	% من الذين شملهم التقييم
تهديد مباشر على حياتهم	36.8%
إنتشار العنف	23.0%
تهجير قصري من سكنهم	18.0%
غادروا بسبب الخوف	14.1%
النزاع المسلح	7.4%
غيرها	0.7%

عندما سئلوا عن سبب إستهدافهم، أجاب 85 % ممن شملهم التقييم بأن ذلك يعود إلى إنتماءهم الطائفي. آخرون (10%) ذكروا بأنهم لم يشعروا بأنهم مستهدفون بشكل خاص، بينما ذكر 6% بأن ذلك يعود لآراءهم السياسية، و4 % بسبب هويتهم. لا تختلف الإجابات كثيراً بين أولئك المهجرين في عام 2006، و 2007 و 2008.

الدين و العرق

غالبية المهجرين (58%) هم من الشيعة العرب، يليهم العرب السنة (30%)، ثم بعض الأعداد الأقل من الأكراد السنة و المسيحيون الآشوريون و المسيحيون الكلدان و التركمان وغيرهم. يبين الجدول و البيان التاليين وصف أديان و أعراق السكان المهجرين.

الدين والعرق	% من الذين شملهم التقييم
الشيعة العرب	58.1%
العرب السنة	29.8%
الأكراد السنة	3.6%
المسيحيون الآثوريون	3.1%
المسيحيون الكلدان	2.0%
التركمان الشيعة	1.2%
غيرهم	2.2%

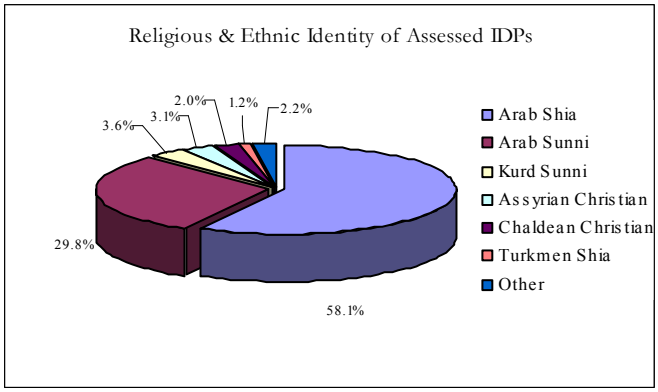

النوايا

غالبية المهجرين الذين شملهم التقييم (61%) ينوون العودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية، بينما يرغب 21 % الإندماج محلياً في أماكن نزوحهم، و 17% يرغبون بإعادة التوطين في منطقة أخرى .

بشكل خاص، المهجرون إلى مناطق قريبة من أماكن سكنهم الأصلية يرغبون بالعودة أكثر من أولئك الذين نزحوا إلى محافظات أخرى. 82 % من المهجرين ضمن محافظاتهم يرغبون بالعودة إلى أماكن سكنهم الاصلية مقارنة مع 50 % من المهجرين إلى محافظات أخرى ممن لديهم نفس الرغبة.

نوايا المهجرين	من جميع من شملهم التقييم	من المهجرين ضمن محافظاتهم	من المهجرين على محافظات أخرى
العودة إلى مكانهم الأصلي	61.2%	81.8%	50.3%
الإندماج في مكانهم الحالي	20.5%	5.0%	28.7%
إعادة التوطين في مناطق أخرى	16.9%	12.7%	19.1%
غير محدد	1.4%	0.5%	1.9%

3. التقييم الإنساني للمهجرين

بهدف الإيجاز، يلخص هذا التقرير وضع المهجرين داخلياً في مجالات الأمن و المأوى و الغذاء و المياه و الصرف الصحي والصحة. يمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً وبيانات حول مجالات أخرى في الموقع التالي:
http://www.iom-iraq.net/idp.html.
وقد نشرت المنظمة الدولية للهجرة مؤخراً تقرير حزيران 2008 ويتضمن وصفاً للمحافظات و تحليلاً مفصلاً في مجالات محددة ومقارنة لعمليات التهجير والنزوح في كافة أنحاء العراق.

الأمن / الحماية

مع إستمرار هذا الإتجاه منذ 2007، يبدو أن العنف آخذ في التراجع في كافة أنحاء البلاد خلال النصف الأول من 2008. وحيث أن الجيش العراقي و الشرطة أصبحوا يلعبون دوراً مهماً في العمليات الأمنية، تزداد أعداد إصاباتهم وخسائرهم. يضاف إلى ذلك أن العديد من المحافظات بما فيها بغداد و البصرة و نينوى و ميسان عاشت إزدياداً بسيطاً في الأوضاع غير المستقرة و العنف أثناء العمليات العسكرية التي أطلقت في الاشهر القليلة الماضية من قبل القوات متعددة الجنسيات و القوات العراقية ضد المتمردين. في هذه الظروف، و بالرغم من إندلاع بعض التفجيرات غير المتوقعة وتبادل القصف و القتال بين بعض العشائر و عمليات التفتيش و الإعتقال و حظر التجوال، لكن كان يليها فترة هدوء أمني و لم ينتج عنها عمليات نزوح كبيرة.

في الأشهر الأخيرة، ساهمت قوات الصحوة و تحالفات المشاركة في السلطة المحلية، في فرض الأمن و الإستقرار في عدة محافظات وخاصة الأنبار و ديالى وصلاح الدين حيث أن هناك خططاً لنشر هذا النموذج في مناطق أخرى من البلاد. رغم ذلك، فإن النزاعات على السلطة بين قوات الصحوة و بعض الأحزاب السياسية في الأنبار كانت سبباً لتفجر العنف هناك. كان يفترض نقل صلاحيات الأمن في الأنبار إلى القوات العراقية في نهاية حزيران بعد تسليم السلطة تدريجياً من القوات متعددة الجنسيات، لكن تم تأجيل هذه العملية.

مازالت محافظات إقليم كوردستان الشمالية الثلاث تتمتع بإستقرار أكثر م باقي مناطق البلاد بإستثناء تلك المحاذية للحدود مع تركيا وإيران، حيث تستمر عمليات قصف القرى و التوغل من قبل القوات التركية بالإضافة إلى بعض القصف عبر الحدود الإيرانية بالقرب من السليمانية.

القيود على دخول و تسجيل المهجرين

تقوم السلطات المحلية في المحافظات بفرض قيود على دخول وتسجيل المهجرين لأسباب أمنية و إقتصادية وحتى ديموغرافية. بشكل عام، يجب على المهجرين أن يمروا عبر الكثير من الإجراءات البيروقراطية لتسجيل أنفسهم و يضطرون في بعض الأحيان للتنقل ما بين خمسة دوائر مختلفة. ويطلب منهم العديد من المستندات وتختلف من محافظة إلى أخرى بما فيها بطاقة الإقامة الأصلية والبطاقة التموينية و بطاقة الجنسية وهوية الأحوال المدنية ورسالة موافقة من أعضاء المجلس البلدي، ورئيس البلدية و الشرطة المحلية و /أو وزارة المهجرين والمهاجرين. في بعض المناطق التي تعيش توتراً طائفياً-دينياً عالياً يكون التسجيل محدداً جداً مثل كركوك. بالإضافة على ذلك، يصعب الحصول على المستندات اللازمة من المحافظة الأصلية و أحياناً يكون التسجيل مقيداً بالأشخاص ذوي الدرجات العلمية أو المهنية العالية. وإذا سمح لهم بالدخول يمنع العديد منهم من إدخال أثاثهم معهم.

في بابل وكركوك، يسمح فقط للمهجرين الذين تعود أصولهم أو أقرباءهم من نفس المحافظة. في البصرة و ميسان وواسط، يسمح للمهجرين بالدخول ولكن لا يسمح لهم بالتسجيل إلا إذا تم تهجيرهم من مناطق ساخنة أو خطرة جداً أو متفجرة في العراق. في صلاح الدين، أمرت المحافظة المهجرين من سامراء و الأنبار وديالى بمغادرة هذه المحافظة بدعوى أنهم يشكلون خطراً أمنياً.

المهجرون الذين ليسوا من دهوك أو أربيل أو السليمانية لا يمكنهم البقاء فيها إلا إذا كان لديهم كفيل في هذه المحافظات. مازالت الحدود بين محافظات دهوك وأربيل والسليمانية تخضع لرقابة وتدقيق شديدين للمحافظة على مستوى عالي من الإستقرار الأمني قي الإقليم. في بعض الحالات، يمكن إعادة المهجرين وغالباً ما يحرموا من إمكانية جلب اثاثهم معهم إلى دهوك.

المأوى

يعتبر المأوى من أهم الإحتياجات ذات الأولوية القصوى التي يذكرها المهجرون، بالإضافة إلى التهديد بالإخلاء و الإرتفاع المتزايد للإيجارات التي خلقت أقسى ظروف السكن في الأشهر الأخيرة. في بداية هذا العام، أصدرت الحكومة العراقية أمراً بإخلاء كل المهجرين المعتدين على المباني العامة. بالرغم من أن البرلمان العراقي قد صوت مؤخراً على تأجيل هذا الأمر لحين إيجاد ترتيبات سكنية أخرى للمهجرين الذين قد يتم تهجيرهم مرة أخرى، ما زالت بعض المحافظات توجه تهديداتها إلى هؤلاء الناس وقامت بعضها بإخلاءهم فعلاً من المباني. على سبيل المثال، أجبرت 150 عائلة على إخلاء أراضي حكومية في قرية الفارة في محافظة كركوك.

درجات الحرارة المتقدة في الصيف تزيد من ظروف العيش سوءاً خلال أشهر الصيف. العديد من العوائل النازحة ليست لديها إمكانيات شراء مولدات كهرباء ولا حتى الوقود لها. 35 % من النازحين المشمولين بالتقييم أشاروا إلى عدم قدرتهم شراء الوقود بسبب قلة أو عدم توفر الموارد المالية.

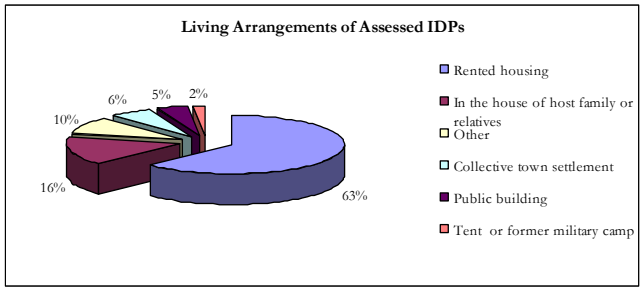

غالبية النازحين (63%) يقطنون في مساكن مستأجرة ما يعني أن إرتفاع الإيجارات في البلاد يؤثر سلباً على الموارد المالية الضئيلة للعوائل النازحة حيث الغالبية ليس لديها أي مصدر للدخل. في بابل مثلاً، إرتفعت الإيجارات أكثر من 50 % منذ بداية 2006.

من بين النازحين الذين شملهم تقييم المنظمة الدولية للهجرة ذكر حوالي 26 % أن عقارهم مشغول أو مسيطر عليه أو يطالب به مواطنون آخرون، بينما يذكر 15 % أن عقارهم مدمر. 40 % منهم لا يعرفون وضع مسكنهم. مؤخراً، أعلنت الحكومة العراقية أنها ستقدم مبلغ 300.000 دينار عراقي شهرياً ولمدة ستة أشهر (أي ما مجموعه 1500 دولار) إلى أي عائلة نازحة تقيم في منزل عائلة نازحة أخرى للسماح لأصحاب البيت الأصليين بالعودة و توفير مصاريف إيجار إلى العائلة التي ستغادر المنزل. تشكل مشكلة المنازل المحتلة و المدمرة و المباني الحكومية المشغولة و إزدياد نسب الإخلاء والطرد تشكل كلها تحدياً كبيراً يوجه الحكومة العراقية.

وضع المخيمات في العراق نادر، حيث يعيش لأقل من 1 % من النازحين في خيام. ويعود ذلك إلى حقيقة أن هذه المخيمات تقام في مناطق معزولة وفيها القليل من الخدمات وتعتبر كملجأ أخير بسبب المخاوف الثقافية التي تدفع الناس إلى التردد في العيش مع عوائل غير مالوفة.

نظام التوزيع الغذائي/ البطاقة التموينية

العوائل النازحة والتي تتلقى المعونات الغذائية بواسطة البطاقة التموينية تجد أن حصتها غير كافية و تتأخر وتنقصها المواد الأساسية. يشتكي العديد من النازحين أن نقل بطاقاتهم التموينية إلى مناطق نزوحهم مازالت عملية صعبة بسبب نقص أو فقدان وثائقهم الأصلية و بطء الإجراءات البيروقراطية.

فقط 29 % من النازحين الذين شملهم التقييم أشاروا إلى حصولهم المستمر لحصصهم التموينية. غالبية العوائل تتلقى حصتها التموينية بشكل متقطع أو لا تحصل عليها أبداً: 49 % من النازحين المشمولين بهذا التقييم يتلقون حصتهم التموينية بشكل متقطع، بينما يذكر 21 % عدم حصولهم عليها. عدم سلامة طرق النقل و المشاكل التي ترافق نقل الوثائق اللازمة لتسجيل النازحين من أجل الحصول على البطاقة التموينية في منطقة النزوح هي من أهم الأسباب التي يذكرها هؤلاء النازحون التي تمنعهم من الحصول على الحصة التموينية.

41 % من النازحين حصلوا على معونات غذائية من مصادر أخرى، في أغلبها من منظمات إنسانية أو جمعيات خيرية دينية.

الرعاية الصحية

ظروف المعيشة المتدنية و توتر فترات النزوح الطويلة و المشاكل المالية و عدم كفاية القيمة الغذائية والظروف الصحية السيئة كلها تعتبر مصدراً لتدهور الأحوال الصحية للنازحين. فالأمراض أصبحت شائعة بين النازحين الذين يعيشون في هذه الظروف، و بمجرد إصابة أحدهم بمرض ما فإنه ينتشر بسرعة أكبر. أصبح شائعاً إصابة النازحين بأمراض مثل إرتفاع الضغط و أمراض القلب والسكري وإلتهابات الجلد و المعدة وفقر الدم بالإضافة إلى سوء التغذية. تنتشر هذه الأمراض بشكل أكبر بين النساء و الأطفال. كما أن مشاهدة أعمال العنف و النزاع تصيب الأطفال المعاقين بصدمات نفسية إضافية. بالرغم من ذلك، هناك القليل من برامج المساعدة في هذا المجال للتعامل مع هذه الظواهر مما يخلق جيلاً جديداً من العراقيين الذين يعانون من التوتر النفسي دون علاج.

حيث أن العديد من النازحين يعيشون في مناطق فقيرة و ريفية، يصبح من الصعب جداً الوصول إلى الرعاية الصحية، إذ أن عدد المراكز الصحية غير كافي وتلك الموجودة لا تتوفر فيها المعدات والأدوية الكافية. أشار 14 % من النازحين إلى عدم حصولهم على أي خدمات رعاية صحية، بينما ذكر 30 % عدم توفر الأدوية والعلاج الذي يحتاجونه. يعتبر عدم توفر الرعاية الصحية الأسوأ في كركوك (71 %)، تليها ديالى (30 %) ثم المثنى (22 %) وصلاح الدين (21). أولئك الذين لا يتمكنون من الحصول على الرعاية الصحية يعزون ذلك بشكل كبير إلى قلة الموارد المالية و عدم توفر هذه الخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة كبيرة لتوفير الرعاية الصحية و الوعي الصحي والتثقيف للمرأة لتفادي الإجهاض و تعقيدات الحمل بين النازحين. حيث أن السفر عادة صعب على المرأة وخاصة أثناء الليل، تصبح قضية الحصول على الرعاية الصحية المناسبة أكثر تعقيدا خاصة أن الرعاية المختصة غير متوفرةً.

في محافظات الشمال الثلاث يعتبر الوصول إلى الرعاية الصحية أفضل من غيره، وخاصة في المدن.

المياه و الصرف الصحي

إمكانية الحصول على مياه الشرب تعتبر أصل المشاكل الصحية بين السكان النازحين الذين يعيشون في ظروف سكنية صعبة لا تتوفر فيها سوى القليل من الخدمات الأساسية أو حتى تنعدم في بعض الأحيان.

بالرغم من أن 80 % من النازحين الذين شملهم تقييم المنظمة الدولية للهجرة اشاروا إلى حصولهم على الماء لكن ذلك لا يعني أن هذه المياه نظيفة أو صالحة للشرب. يحصل النازحون على المياه اللازمة من مصادر عدة أكثرها شيوعاً شبكة أنابيب مياه البلدية (90 %) يليها الأنهار و البحيرات والجداول القريبة (53 %) ثم الأنابيب المفتوحة أو المكسورة (52 %).

حتى عند توفر البنى التحتية، فإن المياه الموجودة تمتزج بالقذارة أو المجاري. في بعض الأماكن، تجري المجاري في الشوارع، وفي بعض المدن الأخرى تكون المياه ملوثة بمكبات النفايات التي تلوث أيضاً البيئة المعيشية مما يسبب أمراضاً مثل التيفوئيد و الكوليرا.

بالرغم من أن توفر المياه يعتبر أفضل في محافظات الشمال الثلاث، لكن موسم الجفاف الحالي في تلك المنطقة اضطر بعض المزارعين ومربي المواشي إلى الإنتقال إلى أماكن أخرى بحثاً عن المياه.

التعليم

لوحظ في المناطق التي شملها المسح أن أطفال النازحين عادة متغيبون عن المدارس لعدة أسباب منها الصعوبات الإقتصادية و بعد المدارس أو الحاجة للبقاء في المنزل لرعاية العائلة حيث يعمل الأهل أو أنهم أنفسهم يضطرون للعمل بسبب قلة دخل العائلة، أو أنهم لا يملكون الوثائق اللازمة للدخول إلى المدارس. العديد من مدارس المجتمعات المضيفة تنقصها التجهيزات و الكتب و الأثاث والكادر التعليمي. في بعض المناطق التي يتركز فيها أعداداً كبيرة من العوائل النازحة، تضطر المدارس إلى تنظيم ثلاث أو أربع ورديات لمواجهة الضغط و العدد الكبير من أبناء النازحين.

الطلاب النازحون الذين ينخرطون في المدارس عادة ما يواجهون مشاكل بسبب الفروق الثقافية والإجتماعية عند الإنتقال مثلاً من المدينة إلى الريف أو من مجتمع معتدل إلى مجتمع محافظ. في محافظات الشمال الثلاث يفتقر العديد من أبناء النازحين إلى فرص التعليم بسبب عدم وجود مدارس باللغة العربية

لاحظ المراقبون أن الأولاد يتركون المدرسة في أغلب الأحيان من أجل مساعدة عوائلهم مالياً بينما الفتيات لا ينخرطن في الدراسة بسبب الأفكار المتأصلة في المجتمعات المحافظة والتي لا تحبذ ذهاب الفتيات إلى المدارس. بعض الأطفال تنقصهم الوثائق اللازمة من مناطق سكنهم الأصلية و لا يمكنهم التسجيل في المدارس, من بين العوائل التي شملها هذا التقرير والتي لديها أبناء من الذكور والإناث، 33 % فقط ذكروا أن كل ابناءهم الذكور يذهبون إلى المدرسة بينما يشير 22 % منهم أن كل فتياتهم يذهبن إلى المدرسة.

العمل:

يعتبر الحصول على وظيفة من أهم إحتياجات النازحين الذين شملهم هذا التقييم. وحيث أن الحاجة للحصول على وظيفة تعتبر من أهم أولويات العراقيين بشكل عام لكنها تزداد أكثر لدى النازحين الذين اضطروا إلى ترك مصادر دخلهم و الإنتقال إلى مناطق قد لا يتمكنوا من إستخدام مهاراتهم المكتسبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المجتمعات المضيفة تمارس التمييز ضد النازحين إعتقاداً منهم أنهم غير جديرين بالثقة للعمل أو أنهم يشغلونهم برواتب ضئيلة. هؤلاء النازحون عادة ما يعملون بوظائف يومية غالباً ما يكون دخلها قليل وتكون مؤقتة. في محافظات الشمال الثلاث، غالباً ما يتطلب الأمر إتقان اللغة الكوردية من أجل الحصول على وظيفة. 66 % من عوائل النازحين الذين شملهم التقييم لا يوجد لديهم أي فرد يعمل. فالحصول على وظيفة ثابتة قد يخفف من المشاكل التي يواجهها النازحون إذ يتمكنون عندها من دفع بدل إيجار و طعامهم و الرعاية الصحية ومصاريف التعليم.

4. الإستجابة الإنسانية

مازال العراق يعتبر من أخطر المناطق في العالم لعمل المنظمات الإنسانية. إمكانية وصول العمل الإنساني محدودة بسبب النزاع المسلح و إنعدام الأمن والإستقرار و الجريمة و القيود على التنقل وفي بعض الأحيان إعاقة من السلطات. على العاملين في المجال الإنساني أن يعملوا بحذر إذ أنهم يكونوا في غالب الأحيان مستهدفين من قبل المجموعات المسلحة بشكل مقصود. فالوضع معقد بسبب غشاوة الأمر بين أدوار المسلحين و موظفي المنظمات الإنسانية. بسبب ذلك، يضطر العديد من العاملين في المجال الإنساني للعمل بشكل غير بارز في بعض المناطق، ويضطرون لإخفاء هويتهم كمنظمة دولية أو إنسانية. تبقى محافظات الشمال الثلاث إستثنائية حيث تعمل المنظمات الإنسانية بحرية.

غالبية النازحين المشمولين بهذا التقييم (62 %) ذكروا أنهم حصلوا على شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. المصدر الرئيس الذي يشار إليه غالباً هو المجتمع المضيف الذي قدم الدعم إلى 28 % من النازحين المشمولين. من المصادر الأخرى التي ذكرت كانت وزارة المهجرين والمهاجرين (27 %)، أقرباء النازحين (27 %)، الهلال الأحمر العراقي (24 %)، و الجماعات الدينية (24 %) و المنظمات الإنسانية (19 %).

بالرغم من إنعدام الأمن و نقص التمويل، تستمر المنظمة الدولية للهجرة بتقديم المساعدة الإنسانية للسكان النازحين و المجتمعات المضيفة الهشة في كافة أنحاء العراق. في عام 2007 قامت المنظمة الدولية للهجرة بستة عشر عملية توزيع طارئه تضمنت توزيع مواد غذائية و غير غذائية مثل البطانيات و الفراش و الوقود و معدات المطبخ لأكثر من 47.000 عائلة نازحة ومجتمعاتها المضيفة. خلال النصف الأول من عام 2008 قدمت برامج المساعده الإنسانية الطارئة للمنظمة الدولية للهجرة ولازالت تقدم المساعدات لأكثر من 28.000 عائلة نازحة ضمن 12 حملة توزيع حتى الآن.

في 2007، قامت المنظمة الدولية للهجرة بتنفيذ 38 مشروع مساعدة مجتمعية من أجل تحسين الخدمات الأساسية في المياه و الصرف الصحي و الصحة والتعليم و قطاعات الإعالة حيث استفاد منها أكثر من 570.000 شخص. استمرت هذه البرامج و توسعت في النصف الأول ن عام 2008 حيث قامت المنظمة الدولية للهجرة في عام 2008 بتنفيذ 43 مشروع مساعدة مجتمعية قدمت فيها المساعدات لحوالي 285.000 نازح. تستمر هذه البرامج مع عمليات مراقبة وتقييم ومساعدة النازحين العائدين إلى مناطق سكنهم الأصلية. بالرغم من ذلك، فإن المنظمة الدولية للهجرة قد حصلت فقط على ما نسبته 35 % من مجموع التمويل المقترح وقيمته 84 مليون دولار من أجل مساعدة النازحين و المجموعات الهشة الأخرى.

5. الخلاصة

بالرغم من أن نسبة النزوح قد خفت حدتها في العراق بشكل كبير، وازداد عدد العائدين بشكل عام، مازال 2.8 مليون من النازحين يعانون من تردي أوضاعهم المعيشية وخاصة ضعف إمكانية الحصول على المأوى و الغذاء والرعاية الصحية و المياه و غيرها من الخدمات الأساسية. يشكو 70 % من النازحين المشمولين بهذا التقييم من عدم إنتظام حصولهم على حصتهم التموينية، و 14 % من عدم حصولهم على الرعاية الصحية بينما يشير 30 % منهم من عدم حصولهم على الأدوية الضرورية لهم.

يصنف النازحون أولوية إحتياجاتهم بالمأوى و الوظيفة و الغذاء. حالياً، أكثر ما يقلق النازحين هو الطرد من المباني و الأراضي العامة. يضاف إلى ذلك، الإرتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية وإيجار السكن و ما يقابله قلة فرص العمل مما يزيد من صعوبة وضعهم المعيشي.

61 % من النازحين الذين شملهم التقييم يرغبون بالعودة إلى ديارهم ويرتفع هذا الرقم إلى 82 % بين النازحين الذين تم تهجيرهم ضمن نفس المحافظة. 26 % من بين النازحين المشمولين ذكروا بأن أملاكهم مشغولة، بينما يشير 15 % أن منازلهم مدمرة، و يذكر 43 % من العائدين المشمولين في هذا التقييم أنهم وجدوا منازلهم مشغولة أو تعرضت للتدمير الجزئي أو الكلي عند عودتهم. قد يبدأ بعض العائدين بإعادة الإندماج في أحياءهم عند تناسقها بسبب العنف الطائفي، لكن يرفض أخرون العودة بسبب خوفهم من الأعمال الإنتقامية العنيفة. رغم ذلك، تعمل الحكومة العراقية على تحسين الوضع الأمني ومساعدة العراقيين على العودة.

على الرغم من التمويل المحدود وانعدام الأمن، تستمر المنظمة الدولية للهجرة بمساعدة العراقيين المهجرين و النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة من خلال تقديم المساعدات الطارئة وتوزيع الغذاء و المياه و المعدات المنزلية ومشاريع لمساعدة المجتمع و حشد التأييد والمناصرة. رغم ذلك، تبقى المساعدة الشاملة لهذه المجتمعات الهشة غير كاملة طالما لم يتم تحقيق الإستقرار طويل الأمد أو تحسين فرض سيادة القانون و إعادة تأهيل الخدمات الأساسية، فستبقى مشكلة التهجير و النزوح في العراق تشكل أزمة إنسانية خطيرة تستدعي الدعوة للمساعدة الطارئة.

للمزيد من المعلومات حول النزوح، يرجى الإتصال بالآنسة دانا جربير لاديك، خبيرة النزوح في العراق على العنوان التالي

dgraber@iom-iraq.net (+962 79 611 1759).